

ملف المناصرة

هدى عبد الوهاب

Hoda Abdelwahab

خارج الاحتجاز مصر

هدى عبد الوهاب محامية تقود منظمة تدافع عن استقلال القضاء في العالم العربي، ومُنعت من مغادرة مصر منذ 2016 بقرار منع من السفر صدر دون إخطار رسمي. وفي أبريل/نيسان 2026 أفادت منظمتها بأن السلطات قررت رفعه.

هيومينا.
أعدّته هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية · 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2026
رقم الملف HM-EG-2026-015

01

القضية في دقيقة

هدى عبد الوهاب محامية تقود منظمة تدافع عن استقلال القضاء في العالم العربي، ومُنعت من مغادرة مصر منذ 2016 بقرار منع من السفر صدر دون إخطار رسمي. وفي أبريل/نيسان 2026 أفادت منظمتها بأن السلطات قررت رفعه.

الحالة	**خارج الاحتجاز**
الدولة	**مصر**
التهم	**دون توجيه تهم رسمية**

نطالب السلطات بما يلي:

مطالبنا

01 التأكيد علنًا أنه لا توجد أي تهمة أو قيود أو إجراءات قائمة ضد هدى عبد الوهاب في هذه القضية.

02 ضمان قدرة هدى عبد الوهاب على مواصلة العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان دون مراقبة أو استدعاء أو انتقام.

03 الرفع الفوري لحظر السفر المفروض على هدى عبد الوهاب وعلى أي من أفراد الأسرة المشمولين بالقرار نفسه.

04 إعادة وثائق السفر وإزالة أي إدراج على قوائم المنافذ مرتبط بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

05 احترام حرية التنقل التي تكفلها المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

آخر مستجدات القضية
امسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:
https://humena.org/ar/defenders/hoda-abdelwahab/

02

الانتهاكات الموثقة

	المعيار الدولي
المضايقة القضائية	إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12
المنع التعسفي من السفر	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 12

03

مسار القضية

ديسمبر/كانون الأول 2011

مداهمة مقر

مداهمة مكاتب المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة

داهم أفراد من الشرطة والنيابة العامة مكاتب المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة في إطار القضية 173/2011، المعروفة بقضية «التمويل الأجنبي» التي استهدفت المنظمات غير الحكومية المصرية. وصادرت السلطات أجهزة كمبيوتر ومستندات.

2016

سياق

إعادة فتح القضية 173/2011

أعادت السلطات فتح التحقيق في القضية 173/2011، قضية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني.

20 يونيو/حزيران 2016

فرض منع من السفر

فرض المنع من السفر

أُبلغت عبد الوهاب في مطار القاهرة الدولي بأن منعًا من السفر فُرض عليها بأمر قضائي، أثناء مغادرتها إلى أوسلو لحضور مؤتمر عن عقوبة الإعدام. ولم تُخطَر بالأمر رسميًا قط.

20 مارس/آذار 2024

سياق

حفظ القضية 173/2011 رسميًا

بعد ثلاثة عشر عامًا من التحقيقات، أعلنت السلطات المصرية رسميًا إغلاق القضية 173/2011. وأكد قاضي التحقيق الانتهاء من جميع التحقيقات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني المتبقية.

9 يوليو/تموز 2024

سياق

العفو الدولية تطالب برفع المنع من السفر عنها

طالبت منظمة العفو الدولية السلطات المصرية برفع المنع من السفر عنها وعن زميلها ناصر أمين.

ديسمبر/كانون الأول 2024

سياق

رفع المنع من السفر عن زميلها ناصر أمين

رفعت السلطات المنع من السفر عن ناصر أمين، زميل عبد الوهاب الذي خضع هو أيضًا لقيود على صلة بالقضية 173/2011. وتبقى عبد الوهاب المدافعة الوحيدة التي لا يزال المنع ساريًا عليها.

12 مارس/آذار 2026

سياق

منظمات حقوقية تقول إن المنع من السفر لا يزال ساريًا

قال بيان مشترك لمنظمات حقوقية إن المنع من السفر المفروض عليها عام 2016 لا يزال ساريًا بعد عشر سنوات، وإن ملفها لا يزال منظورًا أمام نيابة أمن الدولة العليا، رغم حفظ القضية 173/2011 عام 2024.

أبريل/نيسان 2026

رفع منع السفر

الإبلاغ عن رفع المنع من السفر

أفادت منظمتها، المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، بأن السلطات المصرية قررت رفع اسمها من قوائم المنع من السفر المفروض عليها منذ عام 2016. ولم تُنشر أي وثيقة رسمية بذلك.

04

القصة كاملة

الخلفية والعمل

هدى عبد الوهاب محامية مصرية والمديرة التنفيذية للمركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، وهو منظمة إقليمية تأسست عام 1997. ويعمل المركز على تعزيز استقلال القضاء وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في مصر والمنطقة العربية. ويرصد المركز الأنظمة القضائية، ويدعو إلى إصلاحات قانونية، ويوفّر منبرًا للمهنيين القانونيين وفاعلي المجتمع المدني العاملين في مجال العدالة والمساءلة.

وكرّست عبد الوهاب مسيرتها المهنية للدفاع عن استقلال القضاء ودعم المحامين والقضاة الذين يتعرضون للضغط أو الاضطهاد بسبب عملهم. ويقتضي دورها السفر المتكرر للمشاركة في مؤتمرات دولية، والتواصل مع الشبكات الإقليمية لحقوق الإنسان، وتمثيل المجتمع المدني المصري في المحافل الدولية المعنية بالعدالة وحقوق الإنسان.

القضية 173/2011 ومداهمة عام 2011

في ديسمبر/كانون الأول 2011، داهمت الشرطة المصرية ومسؤولون من النيابة العامة مقار المركز في إطار حملة أوسع على منظمات المجتمع المدني. وجاءت المداهمة ضمن القضية 173/2011، المعروفة بقضية «التمويل الأجنبي»، التي استهدفت عشرات المنظمات غير الحكومية المصرية المتهمة بتلقي أموال من الخارج دون ترخيص. وخلال المداهمة، صادرت السلطات أجهزة حاسوب ووثائق من مقار المركز.

وكان المركز من المنظمات التي خضعت للتحقيق في إطار القضية، لكنه لم يُحَل قط إلى المحاكمة. غير أن القضية ظلت مفتوحة أكثر من عقد، وعملت المنظمات الواردة فيها في ظل غموض قانوني مطوّل وتهديد بالملاحقة. وأُعيد فتح القضية 173/2011 عام 2016، بعد سنوات من المداهمات الأولى.

حظر السفر

في 20 يونيو/حزيران 2016، وصلت هدى عبد الوهاب إلى مطار القاهرة الدولي للسفر إلى أوسلو، حيث كان مقررًا أن تشارك في مؤتمر دولي حول عقوبة الإعدام. وأبلغها مسؤولو المطار بأن حظر سفر فُرض عليها بأمر قضائي. ولم تُخطَر قط رسميًا بالأمر، ولم تُسلَّم قط نسخة من القرار، ولم تُبلَّغ قط بالأسس القانونية لهذا القيد.

وتعتقد عبد الوهاب أن الحظر مرتبط بإعادة فتح القضية 173/2011. وظل حظر السفر ساريًا دون انقطاع منذ 2016، ومنعها طوال تلك المدة من مغادرة مصر لأي سبب. ولم تتمكن من حضور المؤتمرات أو المشاركة في اجتماعات حقوق الإنسان الإقليمية أو أداء الجوانب الدولية من عملها في المركز.

الإجراءات القضائية ومحاولات التظلم

قدّمت عبد الوهاب طلبات متكررة إلى مكتب النيابة العامة والمحكمة الجنائية تلتمس فيها توضيح وضعها القانوني ورفع حظر السفر. ولم تقدّم السلطات سوى ردود مبهمة أو غير واضحة. وحتى مارس/آذار 2026، لم يكن اسمها قد رُفع رسميًا من ملف القضية، الذي ظل منظورًا أمام نيابة أمن الدولة العليا رغم الإغلاق الرسمي للقضية 173/2011.

وفي مارس/آذار 2024، وبعد ثلاثة عشر عامًا من التحقيقات، أعلنت السلطات المصرية الإغلاق الرسمي للقضية 173/2011. وجاء الإعلان بعد ثلاثة أيام من توقيع اتفاق شراكة استراتيجية بين مصر والاتحاد الأوروبي. وأكد قاضي التحقيق انتهاء جميع التحقيقات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني المصرية المتبقية في القضية.

ورغم إغلاق القضية، لم يُرفع حظر السفر عن هدى عبد الوهاب. وفي ديسمبر/كانون الأول 2024، رفعت السلطات حظر السفر عن ناصر أمين، زميل عبد الوهاب الذي خضع هو أيضًا لقيود على صلة بالقضية 173/2011. وظلت عبد الوهاب المدافعة الوحيدة عن حقوق الإنسان الخاضعة للحظر المفروض عام 2016.

وفي أبريل/نيسان 2026، بعد نحو عشر سنوات على فرض الحظر، أفاد المركز بأن السلطات قررت رفع اسمها من قوائم المنع من السفر. ولم تُنشر أي وثيقة رسمية تؤكد القرار، ولم تتلقَّ أي قرار رسمي يحسم وضعها القانوني في القضية 173/2011.

الوضع الحالي واستمرار القيود

عاشت هدى عبد الوهاب نحو عشر سنوات في ظل حظر السفر دون إخطار رسمي أو تعليل قانوني واضح أو إمكانية الوصول إلى سبل انتصاف قانونية فعالة. وظلت حريتها في التنقل مقيّدة رغم الإغلاق الرسمي للقضية 173/2011 وغياب أي تهم رسمية أو إجراءات محاكمة ضدها أو ضد منظمتها. ولم تتلقَّ أي جبر للضرر عن القيود المطوّلة التي واجهتها.

ولا يزال حظر السفر أداة تستخدمها السلطات المصرية لتقييد تنقل المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والعاملين في المنظمات غير الحكومية والمحتجزين السابقين، وكثيرًا ما يكون ذلك دون ضمانات قانونية أو إخطار رسمي. وعادةً ما يُفرض الحظر بأمر قضائي على صلة بقضايا الأمن القومي، ويمكن أن يظل ساريًا سنوات دون مراجعة أو طعن.

05

نموذج رسالة

الرسالة بالإنجليزية، وهي اللغة التي تعمل بها أغلب الجهات المرسلة إليها.

انسخوها وعدّلوها وأرسلوها من بريدكم الخاص.

Your Excellency,

I am writing about the case of Hoda Abdelwahab, lawyer and Executive Director of the Arab Centre for Independence of Judiciary and the Legal Profession (ACIJLP), working to promote judicial independence and the rule of law across Egypt and the Arab region in Egypt, whose prosecution has ended. I am writing to ask that the case be closed properly and that no further reprisal follows.

In brief: Hoda Abdelwahab, a lawyer leading an organisation that defends judicial independence across the Arab world, was barred from leaving Egypt from 2016 under a travel ban imposed without formal notice. In April 2026 her organisation reported that the authorities had decided to lift it.

I respectfully urge your authorities to:
1. Confirm publicly that no charge, restriction or proceeding remains against Hoda Abdelwahab in connection with this case;
2. Guarantee that Hoda Abdelwahab can continue peaceful human rights work without surveillance, summons or further reprisal;
3. Immediately lift the travel ban imposed on Hoda Abdelwahab and on any family members affected by the same order.

I will continue to follow this case until no reprisal remains.

Respectfully,

[Your name]
[Your city, country]
8 November 2026